ميزان الاعتدال

لتقويم الجماعات والرجال

عبد الله بن عبد الحميد الأثري

مصدر هذه المادة :





ميزان الاعتدال
لتقويم الجماعات والرجال

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

أما بعد: فيقول الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، إن هذه الآية تعد قاعدة في علم الجرح والتعديل؛ إذ فيها المنهج القويم الذي يجعل العدل لازمًا من لوازم الإيمان، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة الذي يمثل جميع صور العدل مع البعيد والقريب، وينهى عن كل صور الجور والظلم مع الصديق والعدو.

وعلم الجرح والتعديل من العلوم الإسلامية الجليلة التي خصَّ الله تعالى بها أهل الإسلام من دون الأمم، وهو علم دقيق لا يجوز الخوض فيه إلاَّ بضوابط وقواعد شرعية.

وفي هذا الزمن الذي عز فيه العدل والإنصاف – والله المستعان – يحتاج المسلم فيه الرجوع إلى منهج السلف ليزن الأمور كلها بميزان العدل، حيث أصبحت الأهواء هي التي تتحكم بالآراء والتوجهات، حتى إنَّ بعض الناس قد يتغاضى عن أخطاء من يحب بل ويبررها، وفي المقابل تراه إذا أبغض أحدًا جرَّده من جميع الفضائل، ولم ينظر إلاَّ إلى سيئاته وزلاته ويفخمها، وينسى أو يتناسى محاسنه الأخرى مهما كانت بينة كما قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة

ولكن عين الســـخط تبـــدي المســـاويا [1]

فأدت هذه الظاهرة إلى جرح الآخرين بدون ضوابط، ومنها نتج التحزب والتعصب والغرور، وواقعنا أكبر دليل على هذا.

وانطلاقًا من هذا الفهم الصحيح للجرح والتعديل شرعت في كتابة هذه الورقات وإني أوجهها إلى جميع العاملين في الساحة من الدعاة والجماعات؛ عسى الله أن ينفع بها ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وإسهامًا منِّي في توحيد صفوف المسلمين، والله على كل شيء قدير.

* * * *

(١) ديوان المتنبي.

مشروعية الجرح والتعديل
من الكتاب والسنة وآثار السلف

الأدلة من كتاب الله تعالى:

١- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وفي قراءة (فتثبتوا). قال ابن كثير رحمه الله: «يأمر تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له لئلا يحكم بقوله فيكون في نفس الأمر كاذبًا أو مخطئًا فيكون الحاكم قد اقتفى وراءها وقد نهى الله عز وجل عن اتباع سبيل المفسدين»، وقال العلامة الشوكاني رحمه الله: «والمراد من التبين التعرف والتفحص، ومن التثبت الأناءة وعدم العجلة والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر».

وقال الحسن البصري رحمه الله: (المؤمن وقاف حتى يتبين).

٢- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]؛ ففي الآية أمرٌ منه تعالى لعباده المؤمنين أن يكون من صفاتهم القيام لله والشهادة بالعدل في أحبابهم وأعدائهم، وأن لا يجوروا في أحكامهم، وأن لا تحملهم عداوة قوم على أن لا يعدلوا في حكمهم فيهم.

الأدلة من السنة المطهرة:

١- قال ﷺ ناصحًا إحدى الصحابيات عندما سألته عن من تقدم إليها خاطبًا: «**أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، ولكن انكحي أسامة بن زيد**» [رواه

مسلم]؛ ففي الحديث دلالة على مشروعية الجرح والتعديل، فقد تكلم النبي ﷺ في أبي جهم ومعاوية، وعدَّل أسامة، رضي الله عنهم أجمعين.

٢- قوله ﷺ في أبي بكر: «**فهل أنتم تاركو لي صاحبي**».

٣- قوله ﷺ في ابن عمر: «**نعم الرجل عبد الله لو أنه يقوم الليل**».

الأدلة في آثار سلف هذه الأمة:

وأما آثار السلف فأكثر من أن تحصر، ونكتفي منها بما يلي:

١- قال محمد بن سيرين رحمه الله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم». [رواه مسلم في مقدمته].

٢- قال الحسن البصري رحمه الله: «ليس لأهل البدع غيبة».

والأحاديث كثيرة في هذا الباب، ولولا خشية الإطالة لسردت أكثر من ذلك.

* * * *

ضوابط الجرح والتعديل
والحكم على الأفراد والجماعات

١- التجرد من الهوى:

يجب أن يكون المسلم متجردًا عن الهوى قبل أن يصدر حكمه في الآخرين؛ لكي يكون الحكم والتقدير صوابًا؛ لأن التجرد عن الهوى يعصم المسلم أن يتغاضى عن محاسن المتكلَّم فيه؛ فالهوى أمر خفي يتسلل إلى قلب المرء بالتدريج حتى يسيطر عليه وهو لا يشعر، ولذلك قال تعالى لنبيه داود ﵇: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، فجعل اتباع الهوى ضلالاً عن سبيل الله القويم.

٢- الخوف من الله سبحانه وتعالى:

قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩]، فإذا اتصف المسلم بهذه الصفات العظيمة فإنه لا يقع في الظلم ولا يقع في الغيبة والنميمة بحجة التقويم والإصلاح؛ بل إذا قوم شخصًا أو جماعة كان خائفًا أن يقع في الإثم الذي حذر الله منه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]؛ ففي هذه الآية قاعدة عظيمة للمسلمين، ولمن كان يخاف الله رب العرش العظيم.

٣- تقديم حسن الظن:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ٢].

وقال النبي ﷺ: «**إياكم والظن؛ فإنَّ الظن أكذب الحديث**». [رواه البخاري].

والأصل إحسان الظن بالمسلمين، وحمل كلامهم وأفعالهم على المحمل الحسن ما دام يحتمل ذلك؛ حتى يتبين له خلافه وبدليل قطعي لا شك فيه، وقد بين الله تعالى هذا الأصل عندما تكلم عمن تكلم في حادثة الإفك، وأوضح تعالى أن نقل هذا الكلام والخوض فيه من دون بينة من الذنوب العظيمة، فقال: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، ثم حذر تعالى من العودة لمثل ذلك فقال: ﴿يَعِظُكُمَ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧].

٤- التثبت من الرواية قبل إصدار الحكم:

يجب علينا جميعًا أن نتثبت في كل ما ينقل إلينا عن إخواننا خاصة، ولا نعتمد على: «قيل وقال» أو: «زعموا» أو: «بلغني»... إلخ؛ لأن نقل الكلام في حق الآخرين من دون تثبت فيه إثم عظيم على صاحبه، قال تعالى في حق الذين خاضوا في اتهام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالفاحشة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]، وقال ﷺ: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل**

ما سمع» [رواه مسلم]، وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ: «نهى عن قيل وقال» [متفق عليه]؛ أي الذي يكثر من الحديث عما يقول الناس من غير تثبت ولا تدبر ولا تبين.

٥- أن يعد الجواب ليوم العرض على الله تعالى:

يجب على كل من أراد تقويم فرد أو جماعة أن يعد الجواب لله سبحانه تعالى يوم القيامة، لماذا قلت هذا؟ لأن كل قول يصدر من الإنسان يسجل عليه، قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

٦- الإنصاف والعدل:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [هود: ٨٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «... والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم؛ كحال أهل البدع» [منهاج السنة ٤/٣٣٧].

واعلم أخي الداعية: أنه لا يجوز لك تقويم الغير إن احتيج إلى ذلك شرعًا إلا بشرطين: الأول: العلم، الثاني: العدل والإنصاف. ومن تكلم بغير علم فقد خالف كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وطريقة سلفنا الصالح، وإن تكلم بغير عدل وإنصاف فقد خالف قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

٧- اعرف الحق تعرف أهله:

اعلم أخي في الله: أننا مأمورون باتباع الكتاب والسنة وبفهم سلف هذه الأمة، وأهل السنة والجماعة لا يقدمون قول أحد كائنًا من كان على الله ورسوله ﷺ ولا يقلدون أحدًا في دين الله بدون

حجة؛ بل هم ينفرون أشد التنفير من التقليد الأعمى.

والمتتبع لما يدور في المجتمع الإسلامي من الخلافات والتنافر، والتراشق باللسان، أكثرها ناتج من هذا الداء العضال؛ ألا وهو: التقليد؛ فهذا يتعصب لقول شيخ، وذاك يتعصب لمنهج جماعته؛ فلسان حالهم يقول: الحق ما عليه نحن وجماعتنا وإن خالف الدليل، والباطل ما خالف قول شيخنا وجماعتنا. وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين (٢/٢٣٦): (... اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول من سواه، بل ولا إلى نصوص الشارع؛ إلا إذا وافقت نصوص قوله، فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرَّم في دين الله ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة)؛ فالانحراف هنا انحراف في منهج التلقي، وما لم نتحرر من تقليد أقوال الرجال فإننا لا شك سنجني الكثير من الأسقام التي تضعف جسم هذه الأمة، حتى تصير أمة هزيلة يستهين بها أعداؤها، والله المستعان.

٨- كل بني آدم خطاء:

اعلم أخي المسلم أن الخطأ صفة ملازمة للبشر وأن النقصان سمة الإنسان لا ينجو من ذلك أحد إلا الأنبياء المعصومون، ولذا قال النبي ﷺ: كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون» [صحيح الترمذي]؛ فهؤلاء الصحابة الكرام ﭫ قد أخطؤوا في بعض المسائل كما هو مدون في كتب أهل السنة.

ولا يلزم تخطئة الصحابة أو التابعين أو الأئمة تأثيمهم؛ إذ لا تلازم بين الأمرين؛ فالمجتهد المصيب له أجران والمخطئ له أجر، ولا إثم عليه؛ لقول النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله**

أجران، إذا اجتهد فأخطأ فله أجر» [البخاري ومسلم].

٩- الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات:

سلف القول أن كل بني آدم خطاء، وأنه لا يسلم من الخطأ أحد سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإذا علم هذا فلا يجوز إذن أن نطرح أو نترك كل فرد أو جماعة لمجرد أن لهم بعض السلبيات؛ بل يجب علينا أن نقارن بين السلبيات والإيجابيات، أما السلبيات فتقوم بالنصح والتواصي بالحق والدعوة إلى التحاكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعلى فهم سلفنا الصالح، وأما الإيجابيات فيؤخذ بها، وبهذا نكون قد عدلنا وأنصفنا في تقويم غيرنا. وفي حديث حذيفة الطويل أنه قال للنبي ﷺ: «... وهل بعد ذلك الشر من خير، قال: **نعم، وفيه دخن**...»؛ فأثبت النبي ﷺ الخيرية لبعض القوم مع وجود الدخن بينهم؛ فالعبرة إذن بكثرة المحاسن، ومن كان همه تتبع الأخطاء والبحث عن الهفوات مع تغافله عن الحسنات- وخصوصًا مع أهل الحق- فهذا يدل على سوء قصده وفساد نيته، والله أعلم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور؛ بل مأجور؛ لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدد مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين». [إعلام الموقعين ٢٩٥/٣].

وقال رحمه الله: (فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملةً، وأهدرت محاسنه؛ لفسدت العلوم والصناعات وتعطلت معالمهما)

[مدارج السالكين ٣٩/٢].

وقال رحمه الله في مكان آخر: (من قواعد الشرع والحكمة أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر؛ فإنه يحتمل منه ما لا يحتمل من غيره، ويعفى عنه ما لا يعفى عن غيره؛ فإن المعصية خبث، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث؛ بخلاف الماء القليل فإنه يحمل أدنى الخبث...) ثم قال: (وهذا أمر معلوم عند الناس مستقر في فطرهم؛ أن من له ألوف الحسنات فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها... والله سبحانه يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته؛ فأيهما غلب كان التأثير له) [مفتاح دار السعادة ١٧٦/١].

وقال الإمام الذهبي رحمه الله: (ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن) [سير أعلام النبلاء ٤٦/٢٠].

وقال أيضًا: (والكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها، وقد يغفر له باستفراغه الواسع في طلب الحق، ولا قوة إلا بالله) [٢٨٥/١٦].

واعلم أن هذه القواعد تطبق مع مَن كان من أهل السنة والجماعة الذي أصل منهجهم وعقيدتهم منهج السلف الصالح، وأما غيرهم من أهل البدع والأهواء فليس لهم غيبة ولا حرمة، وينبه من بدعهم وأخطائهم من دون ذكر محاسنهم وإيجابياتهم خشية أن يلبس أمرهم على العوام.

تبينه مهم!!

اعلم أخي المسلم: أننا إذا لم نطبق هذه القواعد والضوابط الشرعية في تقويمنا للآخرين يكون حالنا: الشحناء والبغضاء، واختلاف القلوب وتمزق الصفوف، وهذا كله من العوامل المؤدية إلى الفشل المحقق. والمتكلمون بغير علم ولا عدل ولا إنصاف يخدمون أعداء الإسلام من حيث لا يشعرون، وواقعنا خير شاهد على ذلك.

منهج المحدثين في نقد الرجال

بنى المحدثون رحمهم الله منهجهم في النقد على أمور، أهمها:

* العدل والإنصاف. * الدقة في التثبت. * معرفة ضبط الراوي.
* عدالة الراوي.

ومن قرأ في كتب التراجم عرف ذلك، ولم يمنعهم أن ينصفوا أعداءهم ومخالفيهم، أفرادًا وفرقًا، يقول ابن حبان رحمه الله في كتابه «الثقات»: (لسنا ممن يوهم الرعاع ولا يستحله، ولا ممن يحيف بالقدح في إنسان وإن كان لنا مخالفًا، بل نعطي كل شيء حظه مما كان فيه، ونقول في كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح).

ومن نظر في منهج المحدثين وجد أنهم يقبلون رواية المحدِّث وإن وجد في روايته بعض الخطأ إلا أن ذلك الخطأ ليس فاحشًا، فإذا فحش خطأ الراوي وكثرت مخالفته لرواية الثقات ردُت روايته.

وأخيرًا: نقول إننا لا ننكر أن بعض الجماعات والأفراد عندها سلبيات وأخطاء في منهجها أو في سلوك بعض أفرادها، وقد تكون

هذه الأخطاء عقدية، ولذلك يجب على الدعاة أن ينصحوا قادة الجماعات بترك تلك السلبيات والأخطاء، وأن يكون النصح بالتي هي أحسن وبالطرق المشروعة حتى لا يصير تشنيعًا وتعييرًا وإحنًا لا يفرح بها إلا أعداء الإسلام.

وأن يجعل الداعي قول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. ميزانًا لدعوته وحكمة للسير عليها.

فإن أبوا قبول النصح وجب بعد ذلك تحذير المسلمين من تلك المخالفات وبحسب ما يقتضيه الشرع، مع عدم إغفال الجوانب الطيبة والإيجابية لدى المنقود.

ومن هنا أوجه نداءً صادقًا إن شاء الله إلى كل العاملين في حقل الدعوة، فأقول: إن العمل الإسلامي في كل كبيرة وصغيرة يجب أن يكون مرتبطًا بالكتاب والسنة، وعلى فهم سلف هذه الأمة، وبها ينمحي من الأذهان تمجيد الأفراد، والتعصب لهم ولجماعتهم، وبعد ذلك لن تجد أحدًا من المسلمين يقتدي بغير رسول الله ﷺ ولا تجد من ينظر إلى القضايا الإسلامية من خلال الأشخاص أو التنظيمات أو الجماعات، بل ينظر إليها من خلال النظر إلى المنهج الحق المتمثل بالمنهج النبوي، فيدور معه حيث دار، ويولي وجهه حيث اتجه.

نسأل الله تعالى أن يلم شمل المسلمين، وأن يهيئ الله لهم أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل فيه أهل معصيته، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

